الاقتصاد والأعمال

البورصة تقرع جرس جلسة التداولات احتفالا بترقيتها

قرعت بورصة الكويت جلسة تداولات أمس الاربعاء احتفالا باعلان مؤسسة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (إس إم سي آي) ترقية بورصة الكويت ضمن مؤشرها الرئيسي.

وتعتبر هذه الترقية الثالثة لبورصة الكويت بعد الترقية الأولى لمؤشر فوتسي راسل ونظيرتها الأخرى لستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق العالمية واللتين تزيد معهما التوقعات بإمكانية تحقيق الترقية الثالثة إلى سوق ناشئة من قبل (إس إم سي آي).

ومن شأن هذه الترقية في حال إعلانها أن تؤدي إلى جذب تدفقات غير نشطة تصل إلى حوالي 2ر8 مليار دولار أمريكي.

الترقية ستساهم في تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحسين السيولة

الكويت ترتقي إلى «سوق ناشئ» ضمن مؤشر «MSCI»

◆ العيسى: الترقية أتت على أيدي كوادر وطنية بعد تخطيط كبير وجهود حثيثة قامت بها الهيئة

◆ الحميضي: تمثل ترقية شركة إم إس سي آي للكويت علامة بارزة في نهج التطوير

أعلنت شركة إم إس سي آي (MSCI) ترقية دولة الكويت إلى «سوق ناشئ» اعتباراً من مايو 2020 من خلال المراجعة النصف سنوية للمؤشر، مشيرة إلى أن هذه الخطوة جاءت نتيجة لجهود التطوير الشاملة التي بذلتها هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة خلال السنوات الماضية.

ونوهت إم إس سي آي (MSCI) إلى أنها ستعيد تصنيف دولة الكويت إلى الأسواق الناشئة على أن يتم توفير هياكل الحسابات المجمعة وعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد للمستثمرين الأجانب، وذلك قبل نهاية شهر نوفمبر القادم. وتعد هذه الترقية الثالثة للكويت إلى سوق ناشئ بعد الترقية في مؤشر ستاندرد آند بورز داو جونز (S&P Dow Jones) في ديسمبر 2018، والترقية ضمن مؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell) في سبتمبر 2017.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الترقية في إدراج 9 شركات مدرجة في بورصة الكويت ضمن المؤشر، ويُرَجَح أن يكون وزن السوق الكويتية بعد تصنيفها كسوق ناشئ 0.5% ضمن المؤشر.

وأشارت إم إس سي آي (MSCI) إلى أن هذه الترقية جاءت على ضوء النتائج الإيجابية التي حققتها الكويت خلال عملية المراجعة السنوية لعام 2019، حيث مهد السوق الكويتي الطريق لتنفيذ سلس للعديد من التحسينات التنظيمية والتشغيلية في السنوات الماضية، مما ينعكس على مستوى الوصول إلى سوق الأسهم في الكويت، وبينت أن تلك التحسينات أسفرت عن ردود فعل إيجابية واسعة النطاق من المستثمرين.

وصرح عثمان العيسى، نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال – المدير التنفيذي بالإنابة، بالقول «بداية نهنئ حضرة صاحب السمو أمير البلاد وولي عهده الأمين على هذا الإنجاز كما نهنئ جميع العاملين في الهيئة والبورصة والمقاصة خصوصاً وأن هذه الترقية أتت على أيدي كوادر وطنية وبعد تخطيط كبير وجهود حثيثة قامت بها الهيئة وبالتعاون البناء مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وكافة المؤسسات والشركات العاملة في القطاع المالي، حيث عمدت الهيئة ومنذ اليوم الأول للبدء بالتخطيط لمشروع تطوير السوق بتبني أفضل الممارسات الدولية خصوصاً بعد نجاحها بالانضمام لمنظمة الآيوسكو. وأكد العيسى «أن الهيئة ومنذ إعلامها بالمتطلبين المتعلقين بتوفير هياكل الحسابات المجمعة وعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد للمستثمرين الأجانب، ومن خلال عملها مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة، قد اتخذت كافة الترتيبات اللازمة لاستكمال قرار الترقية وأنه جاري العمل على معالجتها وأن الهيئة على ثقة بأن هذه الترتيبات ستدخل حيز النفاذ خلال الفترة القادمة وفي موعد أقصاه نهاية شهر نوفمبر 2019.».

مسؤولو شركة البورصة

وفي تعليق له على هذ الترقية، أوضح حمد الحميضي، رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت، أن هذه الخطوة لن تقدم دفعة لاقتصاد الدولة فحسب، بل ستساهم في تحولها إلى مركز إقليمي وعالمي للتجارة بما يتوافق مع رؤية كويت جديدة «2035». وقال: «تمثل ترقية شركة إم إس سي آي للكويت ضمن مؤشر الأسواق الناشئة علامة بارزة في نهج التطوير والتحديث الذي تتبعه الشركة، وسيعزز مكانة الدولة على خارطة الاستثمار العالمية. نحن فخورون بأن خططنا التوسعية قد أدت إلى إدراج بلدنا ضمن مؤشرات عالمية، وستكون هذه الترقية بمثابة دفعة لأسواق المال المحلية، إذ ستساهم في تدفقات للاستثمارات الأجنبية وتحسين السيولة وبيئة الاستثمار في البلاد».

ومن جهته صرح صالح السلمي، رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة، بان إنضمام الكويت الى مصاف الأسواق الناشئة يجعلها طرفاً في خارطة الاستثمار العالمي مما يلزم كافة الأطراف اكثر بتطبيق المعايير العالمية المطلوبة. وهدفنا الاستمرار في ان نجعل سوق المال الكويتي مركزًا جاذبآ للاستثمارات والصناديق العالمية، خصوصاً اننا نمتلك جميع مقومات النجاح من مؤسسات وشركات أثبتت تاريخياً أنها تقدم عوائد جيدة في أسواق المال.

كما صرح مثنى الصالح، رئيس قطاع الأسواق في هيئة أسواق المال، قائلاً «ها نحن اليوم نحقق انجازاً جديداً وننال ثمرة الجهود الوطنية الحثيثة والطويلة والتي بدأت منذ منتصف العام 2013 تحقيقاً لرؤية صادقة من قبل مجالس المفوضين المتعاقبة، حيث أتى التعاون المشترك والبناء بين كل من الهيئة والبورصة والمقاصة ثماره بترقية دولة الكويت على مصاف الأسواق الناشئة ضمن جميع المؤشرات العالمية. وأضاف: «إن من شأن هذه الترقيات المساهمة بالاقتصاد الوطني من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية وتنويع الفرص الاستثمارية والوظيفية في البلاد، كما أن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد بل سنستمر ببذل الجهود والتعاون المشترك مع الأطراف العاملة بالسوق لتطوير منظومة سوق المال بما يتماشى مع ترقيات مستقبلية، خصوصاً وأن هذه الترقيات تلقي بالمسئولية علينا للحفاظ عليها وضمان استمراريتها إعلاءً لسمعة دولة الكويت وحفاظاً على مكانتها الدولية» وأكد الصالح « بأن الجهات الثلاث المعنية تقوم بوضع شرط استكمال توفير هياكل الحسابات المجمعة وعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد للمستثمرين الأجانب كأولوية للتطبيق خاصةً وأنهما متوفران اليوم للأشخاص المرخص لهم المحليين وفق القواعد المعتمدة من الهيئة».

ومن جهته، قال خلدون الطبطبائي، الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة: «نحن سعيدون و فخورون بهذا القرار والذي ترجم جهود جميع الأطراف المعنية التي ساهمت في هذه الترقية. وسيشكل هذا الإنجاز دافعًا إضافياً لنا لمواصلة العمل على تطوير البنية التحتية للسوق والتي تشمل جميع عمليات ما بعد التداول بما فيها التقاص والتسوية والايداع المركزي، بما يتوافق مع جميع المعايير العالمية المنظمة لذلك. وقد حرصت الشركة الكويتية للمقاصة أن تكون المساهمة في ترقية الكويت لمصاف الأسواق الناشئة أحد أهم أهدافها الاستراتيجية، لذلك فقد استثمرت في مشاريع تطوير السوق بما يتوافق مع تطلعات هيئة الأسواق للارتقاء بسوق المال الكويتي والتي تكللت في الآونة الأخيرة بسلسلة من النجاحات».

أكدوا أن ذلك يصب في صالح توجه تحويل الكويت مركز مالي إقليمي

اقتصاديون: إدراج البورصة على «مورغان ستانلي» يعزز السيولة الأجنبية

أكد اقتصاديون كويتيون أن خطوة ترقية بورصة الكويت على مؤشر (مورغان ستانلي كابيتال) إنترناشيونال للأسواق الناشئة (إم إس سي آي) اعتبارا من مايو 2020 من شأنها تعزيز جاذبية السوق واستقطاب المزيد من التدفقات الأجنبية بما يصب في صالح توجه تحويل الكويت لتكون مركزا ماليا إقليميا.

وتوقع هؤلاء في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن تشهد بورصة الكويت ضخ سيولة قد تصل الى 2ر8 مليار دولار لاسيما أن خطوة الترقية جاءت بعدما استوفت البورصة كافة المتطلبات والشروط لذلك وبفضل الاستراتيجية الواضحة التي تتبعها هيئة أسواق المال لجعل بورصة الكويت سوقا عالميا.

ووصف رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية مهند الصانع الترقية ب»الشيء الايجابي» لما تحمله من ابعاد إيجابية كبيرة جاءت في ظل بذل جهود مضنية من الجهات ذات الصلة لاسيما (أسواق المال) وشركة (بورصة الكويت) وها هي تجني ثمارها.

وأضاف الصانع أن على المستثمر المحلي إعادة حساباته وقراراته الاستثمارية ليضع بورصة الكويت في بوصلة استثماراته الرئيسية لأن السوق بات جاذبا عبر تطوير المنتجات الجديدة وتطبيقها تباعا بهدف جذب الاستثمارات ما مهد الى بيئة استثمارية واعدة.

وتوجه بالتهنئة للكويت وإلى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على هذا الإنجاز بتبوأ بورصة الكويت المكانة التي تليق بها في القطاع الاستثماري على المستويين الإقليمي والعالمي الامر الذي يصب أيضا في إعادة توطين الاستثمار المحلي ودعمه.

وبين أن عودة الثقة في البورصة ستأتي مع تضافر جهود التعاون من الجميع سواء عبر زيادة الاستثمار المؤسسي الحكومي أو المستثمرين الأفراد فضلا عن المضي قدما في طريق الانتهاء من استراتيجية التطوير التي تقوم على تنفيذها بورصة الكويت ما يفسح المجال واسعا أمام المستثمر الأجنبي.

وأوضح الصانع أن الدعم يأتي عبر إعادة الثقة وتحريك السيولة في السوق وتشجيع القطاع المالي غير المصرفي والمشاركة معه في تأسيس الأدوات الاستثمارية التي تحرك السوق من خلال تخصيص جزء من الاحتياطيات العامة والاستثمار بها في سوق المال الكويتي بدلا أن تكون موجهه وتستثمر خارج الكويت.

مهند الصانع

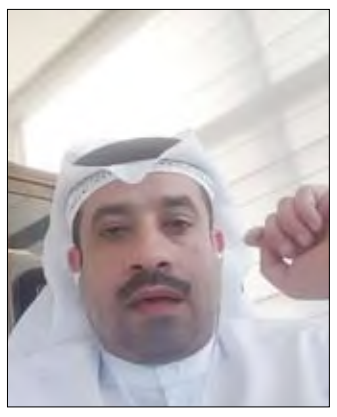

ميثم الشخص

وأضاف في المقابل سنجد المستثمر المحلي يشارك هذه التوجهات ويزيد استثماراته في السوق المحلي وبالتالي تكون هي الدورة الحقيقية للاقتصاد.

وأكد أن خطوة الترقية وتداعياتها ستحرك عجلة القطاعات الاقتصادية في الدولة سواء العقارية او الخدمية او اللوجستية متوقعا أن تشهد السيولة مستويات جيدة بعدما بلغت متوسط تداولات تراوح ما بين 30 الى 50 مليون دينار كويتي (نحو 102 الى 170 مليون دولار امريكي) ما يشير الى وجود فرص استثمارية واعدة.

من جهته أكد المدير العام لشركة (عذراء) العقارية ميثم الشخص أن المستفيد الأول من خطوة الترقية هي أحجام السيولة التي سيتم التداول بها خلال الجلسات المقبلة.

وتوقع الشخص أن تشهد جلسة أمس الاربعاء ارتفاعا كبيرا ولكن بصورة تدريجية خاصة على أسهم المصارف الأمر الذي افرزته مؤشرات الحركة على تلك الشريحة من الأسهم خلال الجلسات الماضية لاسيما جلستي أمس واليوم.

وأفاد لا شك أن الترقية ستزيد من سيولة التداول لعدد معين من الشركات المنطوية في السوق الأول بشكل خاص والسوق ككل بشكل عام مع وجود فرص لدخول أو زيادة أوزان أسهم أخرى مما يزيد من فاعلية الاهتمام بالمعايير المطبقة على هذه الأسهم اوالملاك لها من شركات الإدارات المعنية.

وتوقع ارتفاع نسبة التداولات اليومية على الشركات ذات الاتزان في السوق الأول وعلى حركة المضاربة الإيجابية بعكس الحركة على المضاربات السلبية التي تصطنع أسعار هشة وتخلق فجوات سعرية كبيرة. من جانبه قال عضو مجلس الإدارة في شركة (صروح الاستثمارية) سليمان الوقيان إن البورصة الكويتية بهذه الترقية قد تخطت المحلية الى العالمية وبات السوق أكثر انفتاحا. وتوقع الوقيان أن تزداد السيولة في السوق جراء هذه الخطوة ما بين 10 الى 15 في المئة ما يعزز من وضعية السوق الذي بات يطبق المعايير المعمول بها عالميا في أسواق المال.

وأضاف أن التداعيات الإيجابية لهذه الخطوة ستصب في صالح المستثمر المحلي إذ سيكون نطاق العمل في البورصة على أسس ثابتة وبصبغة عالمية وتحت رقابة صارمة ما قد يفرز مناخا جيدا المزيد من تدفق السيولة ويعود بالنفع على الشركات المدرجة في السوق لا سيما المدرجة في السوق الاول النشط.

وأشاد بالاستراتيجية المتطورة التي تتبعها هيئة أسواق المال الكويتية لرفع سمعة بورصة الكويت في مجال أسواق المال لاسيما بعد انتقالها الى فريق القطاع الخاص الفائز بالمزايدة الذي وعد بتطوير الأسواق وطرح المزيد من المنتجات المبتكرة وكل ما من شأنه أن يعود بالنفع على الشركات المدرجة.

بدوره توقع رئيس مجلس إدارة مجموعة (النمش العالمية) علي النمش ضخ المزيد من السيولة الإضافية وزيادة ملكيات الأجانب في شركات السوق الأول لاسيما في المصارف منها مع ارتفاع سيولة السوق ما بين 20 الى 21 في المئة منذ مطلع العام 2019 ما يعطي دفعة قوية للقطاعات الريادية في السوق. وذكر النمش أن المتابع لحركة التداولات يلاحظ وجود ارتياح عام بين المتداولين ما يساعد في إضافة زخم إضافي على الأقل لمدة ثلاثة أشهر مقبلة يعود بالنفع على الكثير من الأسهم التشغيلية والنشطة في العديد من القطاعات.

وأشار الى أن المستثمر المحلي لا يزال يخشى التداولات في السوق اعتمادا على تجارب سابقة وهو ما تشير إليه الاحصائيات الرسمية التي تصدر عن حركة التداولات اذ توضح ان دخول المستثمر المحلي ما زال غير لافت على خلاف دخول الأجانب كما أن دخول الصناديق المحلية في حركة التداولات يعد «محدودا». وأكد أن خطوة الترقية ستنعكس على الاقتصاد الكويتي ما يعطي مؤشرا على تحسن أداء الشركات وسوق المال والتشريعات التي تساعد على زيادة الاستثمار ويبقي الترويج لاقتصاد الدولة التي تذخر بالاحتياطيات النفطية والمقومات المؤهلة لاقتصاد قوي. وكانت مؤسسة (مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال) لأسواق أوروبا وأستراليا والشرق الأقصى المعروف اختصارا ب (إس إم سي آي) أعلنت عن ترقية بورصة الكويت على مؤشر ضمن مؤشرها الرئيسي للأسواق الناشئة.

وتعتبر هذه الترقية الثالثة لبورصة الكويت بعد الترقية الأولى لمؤشر فوتسي راسل ونظيرتها الأخرى لستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق العالمية واللتين تزيد معهما التوقعات بإمكانية تحقيق الترقية الثالثة إلى سوق ناشئة من قبل (إس إم سي آي).

ومن شأن هذه الترقية أن تؤدي إلى جذب تدفقات غير نشطة تصل إلى حوالي 2ر8 مليار دولار أمريكي.

البورصة تستهل تعاملاتها بعد الترقية على انخفاض المؤشر العام 27.21 نقطة

أعلنت مؤسسة (مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال) لأسواق أوروبا وأستراليا والشرق الأقصى (إس إم سي آي) ترقية بورصة الكويت ضمن مؤشرها الرئيس للأسواق الناشئة وذلك اعتبارا من مايو 2020.

وتعتبر هذه الترقية الثالثة لبورصة الكويت بعد الترقية الأولى لمؤشر فوتسي راسل ونظيرتها الأخرى لستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق العالمية واللتين تزيد معهما التوقعات بإمكانية تحقيق الترقية الثالثة إلى سوق ناشئة من قبل (إس إم سي آي).

ومن شأن هذه الترقية أن تؤدي إلى جذب تدفقات غير نشطة تصل إلى حوالي 2ر8 مليار دولار أمريكي. يذكر أن رحلة ترقية بورصة الكويت إلى الأسواق الناشئة بدأت في سبتمبر عام 2017 عندما أعلنت مؤسسة (فوتسي راسل) انضمام بورصة الكويت إلى مؤشرها للأسواق الناشئة الثانوية.

واستهلت بورصة الكويت أمس الأربعاء أول جلسات تعاملاتها بعد قرار ترقيتها على مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة على انخفاض المؤشر العام 21ر27 نقطة ليبلغ مستوى 19ر5802 نقطة بنسبة بلغت 47ر0 في المئة.

وبلغت كمية تداولات المؤشر 4ر145 مليون سهم تمت من خلال 7691 صفقة نقدية بقيمة 7ر48 مليون دينار كويتي (نحو 58ر165 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 27ر7 نقطة ليبلغ مستوى 05ر4742 نقطة بنسبة 15ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر53 مليون سهم تمت عبر 2001 صفقة نقدية بقيمة 9ر5 مليون دينار (نحو 20 مليون دولار).

«هيئة الأسواق»: نعمل على مزيد من الترقيات ضمن المؤشرات العالمية

أكد رئيس مجلس المفوضين المدير التنفيذي في هيئة أسواق المال الدكتور أحمد الملحم أن الهيئة ستعمل مع شركائها الاستراتيجيين على استكمال العمل على المزيد من الترقيات ضمن المؤشرات العالمية للارتقاء بأداء السوق والتقدم في طرح المنتجات الاستثمارية.

وقال الملحم في حساب الهيئة على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) إن الهيئة وشركاءها الاستراتيجيين استكملت جزءا من خططها الشاملة بترقية الكويت الى سوق ناشئ على مؤشرات (إم إس سي آي) التي عملت الهيئة على تحقيقها زهاء السنتين قبل وضع الكويت في قائمة الملاحظة للترقية.

وأكدت ان هذه الترقية هي الثالثة للكويت والأهم ضمن الترقيات السابقة وتأتي تفعيلا لرؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري وإعمالا لخطة الهيئة الاستراتيجية (2018-2021).

وأعرب الملحم عن تهنئته حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بمناسبة هذه الترقية.

«وربة» يهنئ إدارة البورصة على ترشيحها للانضمام إلى مؤشر MSCI

تقدم بنك وربة الى إدارة السوق الكويتية للأوراق المالية ممثلة بالسيد محمد العصيمي، الرئيس التنفيذي بالوكالة، بالتهنئة لترشيح بورصة الكويتية للانضمام الى مؤشر مورغان ستانلي كابيتالإنترناشيونال (MSCI) بعد أن استوفيت كل المتطلبات اللازمة والاشتراطات المطلوبة لذلك، مؤكدا بأنه إنجاز كبير للكويت وأمر مهم جداللسوق الكويتية التي تقدر قيمتها السوقية ب 98 مليار دولار أمريكي بأن ترقى من الأسواق الثانوية الى الاسوق الناشئة.

واعتبر البنك بأن هذه الخطوة هي من الركائز الأساسية في تكريس دولة الكويت مركزا ماليا موثوقا في المنطقة ونمو الاقتصاد الكويتي.

وفي هذا السياق، تحدث شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي في بنك وربة قائلا: « نفخر بترشيح بورصة الكويت للانضمام الى مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال ونرى فيها خطوة ممتازة لسوق الكويت المالي بأن ترقى الى مستويات عالمية تجذب التدفقات الاستثمارية العالمية.